الثقافة والمدن والهوية في أوروبا

الملخص التنفيذي

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

تم تكليف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية من قبل منظمة Culture Action Europe وأجندة 21 للثقافة بإجراء هذه الدراسة . وهي تقدم نظرة عامة على عوامل تنمية المدن في الاتحاد الأوروبي المرتبطة بالثقافة والهوية من خلال التحليل النوعي والكمي الانتقائي للبحوث في المجال العام . تم فحص الثقافة موضوعيًا من حيث استخدامها كوسيلة للنمو الاقتصادي ، وأداة لإعادة تحويل المدن ، والتكامل والشمول ، وركيزة للهوية الأوروبية داخل أوروبا وخارجها . وقد تضمنت منهجية تجميع التقرير مراجعة الأدبيات لهذه الموضوعات الأربعة . وقد تم توجيه دعوة عامة إلى المدن وأصحاب المصلحة الآخرين لتقديم أدلة داعمة وأمثلة لأفضل الممارسات . ثم قام فريق البحث بتحليلها كدراسات حالة .

تشير المقدمة إلى السياق السياسي والاقتصادي في الوقت الحالي : صعود الأحزاب القومية المعادية للاتحاد الأوروبي ، والضغوط على المدن والمجتمعات الأوروبية بسبب تدفق الأشخاص الفارين من الحرب والحرمان في الشرق الأوسط وأفريقيا ومناطق الاضطرابات الأخرى ، والآثار المستمرة للركود الاقتصادي في عام 2008 . ولأول مرة منذ جيل ، تتعرض القيم الأساسية للتكامل الأوروبي لتحدي خطير . ومن الملاحظ أن هناك تكافلاً بين الثقافة الموروثة لمساحة المدينة والأشخاص الذين يعيشون ويعملون ويمرون بها ؛ وهي عملية تؤثر على هوية كل منهما .

ومن الملاحظ أن المدن تتزايد في عدد السكان سواء من حيث القيمة المطلقة أو فيما يتعلق بالمناطق الريفية . وضمن هذا الارتفاع ، هناك أيضًا زيادة في أحياء المدينة ذات الخصائص المتعددة الثقافات والتنوع السكاني في تناقض صارخ مع المدن والقرى الأصغر حجمًا . إن الجمع بين الهويات داخل المدينة (وداخل أحيائها الفردية) أمر بالغ الأهمية لصورة المدينة وازدهارها . إن التبادل الحتمي للأفكار والمواقف الثقافية داخل المدن له تأثير قوي وإيجابي على طاقتها الإبداعية وابتكارها . وهناك قلق متزايد من أن المساحات العامة الأساسية لهذا التبادل معرضة للتهديد من مزيج من الضغوط التجارية والأمنية .

وقد تم وضع المناخ الاجتماعي والاقتصادي للدراسة في سياقه من خلال مجموعة متنوعة من الحقائق والأرقام التي تربط الثقافة بالقضايا التي تحكم النشاط الأوروبي . وقد تم استخراج هذه الحقائق والأرقام من مصادر يوروستات ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وإرنست ويونغ (EY) ودراسة حول التنوع الثقافي الإقليمي أجرتها منظمة WWWforEurope . وقد أظهرت هذه الحقائق والأرقام أن التنوع الثقافي غير متكافئ في جميع أنحاء المدن الأوروبية ، مع تركيزات أكبر في التجمعات الحضرية الكبيرة ، وفي أوروبا الغربية والوسطى . ويُعتقد على نطاق واسع أن **الثقافة** ـ التي تُعرَّف **بأنها الفنون والأدب والتقاليد واللغات والقيم والمعتقدات** ـ مهمة للتسامح والتكامل ، في حين أن الأنشطة التعبيرية التي تنبع منها مهمة لثلاثة أرباع سكان أوروبا على الأقل ، مع نسبة أعلى بين أولئك الذين يتمتعون بتحصيل تعليمي جيد .

إن المشاركة الثقافية ثابتة بشكل معقول عبر طيف الأعمار، وهناك (ليس من المستغرب) المزيد من التركيز على الحضور المجتمعي والاجتماعي بين الشباب ، على الرغم من أن هذا لا ينطبق على جميع أشكال الفن . في حين أن الأغلبية الجيدة تحضر الأحداث ، فإن نسبة أصغر بكثير تنشط كهواة . ومع ذلك ، **ما يزال سوق الثقافة محركًا رئيسيًا لصحة اقتصاد المدينة .** إلى جانب الثقافة نفسها ، هناك الصناعات المرتبطة بها

، بما في ذلك وسائل الإعلام والإعلان والأزياء ، إن تأثير الثقافة على الاقتصاد العالمي كبير للغاية ، حيث تساهم في نمو الاقتصاد العالمي ، وتؤثر على التصميم والنشر بجميع أشكاله ، جنبًا إلى جنب مع الصناعات الجديدة لألعاب الفيديو والمؤسسات الرقمية .

وإذا تم تجميع هذه الصناعات معًا كونها أنشطة تعتمد بشكل كبير على الملكية الفكرية في دخلها ، فإنها تساهم بنحو 39٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي . إن التأثير المترتب على الصناعات الثقافية من خلال البنية الأساسية الموضوعة للسماح لها بالازدهار - من المكاتب إلى المراكز الثقافية وقاعات الحفلات الموسيقية والمسارح ودور السينما والمتاحف والمواقع التراثية والاستوديوهات - محسوس في جميع أنحاء المدينة ، من المطاعم والفنادق والمتاجر والحانات إلى نظام النقل .

قسمت الدراسة هذه التأثيرات إلى ثلاث فئات : نظرة ضيقة للثقافة ، تقتصر على الفنون والتراث فقط ؛ ونظرة أوسع تشمل الصناعات الثقافية أيضًا ؛ ونظرة موسعة تشمل التأثير على العمليات التجارية التي استفادت من حركة المرور الاقتصادية الناتجة . وتتناول الدراسة بالتفصيل سلسلة من الأمثلة ، تتراوح من 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي للمدينة المكتسبة من مبادرات السياسة الثقافية في بلباو، إلى التأثير الإيجابي لمهرجان الجاز في أومبريا في عام 2007، إلى عام اختيار سالامانكا عاصمة للثقافة الأوروبية في عام 2002، والذي يقال إنه حقق أكثر من 700 مليون يورو للاقتصاد الإسباني .

وعلى الرغم من تأثيرها المالي المذهل ، فإن الثقافة (وخاصة مجموعاتها الفرعية من الفنون والتراث) لها قيمة من حيث التعبير الإنساني تتجاوز الفائدة الاقتصادية المترتبة عليها . وهذه القيمة ليست ضئيلة وهي مفيدة بشكل متزايد للاقتصادات التي لديها قاعدة متناقصة من الموارد الطبيعية والصناعات التحويلية . **إن الثقافة تدفع السياحة بقدر ما يدفعها البحر والطقس** . كما أنها توفر العنصر المحفز الذي يمكن أن تتجمع حوله صناعات الخدمات الأخرى وتنمو . إن مثل هذه الأدلة الاقتصادية تدعم ، ولكنها ليست وحدها ، الدور الذي تلعبه **الثقافة كأداة لإعادة تحويل المدن** – في مساعدتها على إعادة اختراع نفسها كمراكز ديناميكية وجذابة . لقد عرفت المدن هذا الأمر دائمًا ، ولكن في هذا القرن ، تم استخدام الثقافة بشكل متزايد لمنحها ميزة تنافسية على المنافسين ، ليس فقط داخل منطقتها أو بلدها ، ولكن في جميع أنحاء أوروبا والعالم الأوسع . كما تم استخدامها من قبل المدن الأصغر حجمًا لجذب الانتباه بعيدًا عن العواصم الوطنية والإقليمية ، مما يسمح لها بتعزيز طاقتها وتميزها .

من المفهوم أن التحول الحضري لا يتطلب الاستثمار في البنية التحتية الصلبة فحسب ، بل يتطلب أيضًا المهارات والكفاءات الناعمة التي يولدها التعليم والتعلم مدى الحياة ، والشبكات الداخلية ورأس المال الاجتماعي الأقوى . وفي هذا الصدد ، يجب الانتباه إلى المشاركة النشطة للمواطنين كمشاركين في خلق التجديد ، والانتقال من العمليات من أعلى إلى أسفل إلى عمليات أكثر توازناً ، حيث يحل التجديد المدني محل وجهات النظر الأكثر تقييدًا لإعادة التحول الحضري .

تم لفت الانتباه إلى أربع عمليات تسير فيها الثقافة وتجديد المدينة جنبًا إلى جنب : التجديد الذي تقوده الثقافة ، باستخدام المباني والمشاريع الفنية لإعادة تعريف منطقة وجذب أعمال تجارية أخرى ؛ التجديد الثقافي ، الذي يستخدم تكامل نمط الحياة الثقافية في استراتيجية المنطقة ؛ وتتناول الدراسة ثلاثة مجالات رئيسية ، هي : **الثقافة والتجديد** ، حيث تكون الثقافة جزءًا من استراتيجية ما ولكنها ليست جزءًا لا يتجزأ منها ؛ **والتجديد الذي يقوده الفنانون** ، حيث يؤدي إنشاء استوديوهات ومعارض فنية إلى جعل المنطقة أكثر جاذبية وعصرية للعيش فيها . وتشير الدراسة إلى **أنه من المهم وضع سكان الحي في قلب محاولات التجديد** . وتحذر من مخاطر التجانس الاجتماعي والتجديد إذا اعتبرت المدن الثقافة مجرد وسيلة لجعل المناطق

المهجورة عصرية ومرتبة . وفي حين أن هذا قد يحسن مظهر وإحصاءات المنطقة ، فإنه يحول المشاكل إلى مكان آخر من خلال دفع المستأجرين الذين كان من المفترض أن يساعد التجديد في الخروج من المنطقة مع ارتفاع أسعار العقارات .

وفي عدد من الأماكن ، يثير التقرير الحجة حول ما إذا كانت الثقافة ، سواء المعاصرة أو التراثية ، تُعامل بشكل أفضل من حيث أهميتها الخاصة أو كمساهم في فوائد اجتماعية واقتصادية أخرى . وتشير هذه الدراسة إلى أنه في حين أن الاستراتيجيات التي تتجاهل البعد الثقافي من غير المرجح أن تكون أكثر من ناجحة ظاهريًا ، فإن الثقافة تلعب **الدور الأكثر إيجابية** في إعطاء المدينة حياتها وسمعتها عندما يتم تقييمها وفقًا لشروطها الخاصة . وعلاوة على ذلك ، فإن تقييمها وفقًا لشروطها الخاصة يتضمن توفير المساحة للمنظمات الثقافية ، والاستثمار المستمر والرؤية - وتضييع الفوائد إذا تم النظر إلى الدعم على أنه لمرة واحدة أو محدود الوقت .

إن إعادة تأهيل المساحات المهجورة أو المناطق الحضرية المهجورة تساعد بشكل كبير عندما يُمنح الفنانون والمنظمات الثقافية الحرية لاستخدام خيالهم . فهم يساعدون المواطنين والشركات على إعادة اكتشاف المناطق ، غالبًا بحساسية جديدة تجاه البيئة ورفاهية المجتمع . وفي حين تظل البنية الأساسية للمباني الثقافية السائدة مهمة ، فإن التركيز يتحول نحو توفير المرافق الأساسية حتى تتمكن المبادرات الثقافية غير الرسمية والعضوية من التشكل والازدهار - وهي العملية التي تجذب بشكل خاص الشباب الذين هم في أفضل وضع لتوفير الطاقة المستقبلية التي تحتاجها المدينة للتنافس . وهذا يساعد أيضًا في حماية المدينة من **تخطيط التحديث** المفروض والمدمر الذي يعيد تطوير المدن دون الاهتمام بالتاريخ والتقاليد المحلية : وهو عمل حسن النية غالبًا ما يجعل المدينة أقل حيوية من ذي قبل ولا بد من إعادة التفكير فيه بعد بضع سنوات .

عند تصميم مساحات جديدة لتحسين جودة الحياة الحضرية ، تعد الثقافة العنصر الأساسي الذي يجعل العملية مبتكرة ومستدامة . إن المدن التي حظيت بلقب عاصمة الثقافة الأوروبية قد اتبعت هذا المسار، وقد أثبت تجديدها أنها عاشت فترة أطول من البرنامج الأصلي بفترة زمنية مثيرة للإعجاب . وبالمثل ، فإن المدن التي تم توضيحها ضمن أمثلة أفضل الممارسات تؤكد هذه الملاحظة . وفي النظر إلى الثقافة كأداة للتكامل والشمول ، تشير الدراسة إلى أن هذا قد تم الاعتراف به من قبل عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية ، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي نفسه .

تضع اليونسكو الحوار بين الثقافات في قلب سياساتها بشأن الشمول . والواقع أنه يُنظر إليه على أنه أمر حاسم للسماح بالهجرة دون اضطرابات اجتماعية خطيرة . ويشير مخطط الاتحاد الأوروبي لخطط العمل الوطنية للإدماج الاجتماعي إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الثقافي في التخفيف من خطر الإقصاء . وعلى نحو مماثل ، يوضح العمل المشترك من جانب الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا في إنشاء شبكة من المدن بين الثقافات الإيمان بإمكانات مثل هذه السياسات . إن ضرورة تعزيز الإدماج بين الثقافات تتجاوز نطاق المدن الممتعة والرخاء الصحي إلى واجب الحماية ؛ إننا بحاجة إلى بذل كل ما هو ممكن لتحويل الإحباط الناجم عن الإقصاء والذي يؤدي إلى الاضطرابات والإرهاب .

ورغم الضرورة الواضحة لاستخدام الثقافة كجزء من عملية التكامل والتخفيف من حدة الصراع ، واعتراف صناع السياسات بها ، فهناك حاجة إلى المزيد من البحث والتقييم الفعّال للأدوات . وفي حين توجد أدلة جيدة من القصص والحكايات المعزولة عن المشروع – و **وعي بأن عكس الحوار بين الثقافات ، أي الانفصال العدائي ، يشكل خطورة واضحة** – فإن الأمر يتطلب جمع المزيد من الأدلة حتى يتسنى تخصيص الموارد الكافية والإرادة السياسية للعمل . ويخصص قسم من الدراسة لبيانات من التقارير الدولية تربط بشكل وثيق بين مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة والإدماج الثقافي .

وتشير الدراسة إلى أنه في حين تتقدم الصناعات الفنية والثقافية على العديد من قطاعات الاقتصاد ، إلا أنه ما يزال هناك تقدم كبير يتعين إحرازه قبل أن يمكن عد السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاحتياجات الخاصة مرضية . وينطبق هذا على الأنشطة الثقافية نفسها وعلى المشاريع التي تستخدم فيها للتجديد أو التعليم . ولكن هناك إمكانات كبيرة للقطاع الثقافي لقيادة الطريق ، كما تظهر أمثلة الممارسات الجيدة .

إن مساهمة الثقافة في الهوية الأوروبية وامتدادها أعظم من تأثير الأفعال الرمزية داخل أوروبا ، أو الدبلوماسية الثقافية لبقية العالم . **فالهوية تتشكل في سياق عالمي** ، حيث تفلت بالضرورة من تعريفات الحدود ، وغالبًا ما يكون ذلك سببًا في إزعاج الحكومات . وبصرف النظر عن الصراع بين الهوية الإقليمية والوطنية والأوروبية الذي يفسد النقاش السياسي (والذي يؤدي إلى التوتر في تفسير المواقع التراثية) ، فإن المدن موطن للعديد من الأشخاص الذين يعدون هويتهم متعددة ومرنة . إنهم على يقين تام من هويتهم ولكنهم يعبرون عنها بطرق غير متوقعة وتتعارض مع تفضيل السلطات للتصنيف السهل .

ولقد اعترف الاتحاد الأوروبي عموماً بأن الهوية ليست شيئاً يمكن فرضه على الأفراد . ولقد أصبح برنامج المدن الثقافية الأوروبية في أحد معانيه وسيلة لاحتضان التنوع المتأصل وإدراجه في تعريف غامض متعمد للهوية الأوروبية . ولذلك يتم تقديمها كونها مجموع الهويات الثقافية لجميع الأشخاص الذين يعيشون في أوروبا ، بدلاً من الثقافات الرسمية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . وبالتالي فإن المدن أكثر فائدة في نشر الانطباع بأن أوروبا عبارة عن فضاء ثقافي شامل من الدول الحريصة على تعزيز تاريخها الإقليمي . وبالتالي تصبح المدن جهات فاعلة ثقافية مستقلة في قصة أوروبا العالمية ، وتضع استراتيجيات تضع نفسها في موضع الأهمية المحلية والدولية ، بدلاً من الوطنية في المقام الأول كما كانت لتفعل قبل قرن من الزمان . وقد أثبتت الشبكات الثقافية أنها أداة فعالة لجلب الشركاء من خارج حدود أوروبا ، وتوسيع نطاق المشاريع عبر حدود الدول الأعضاء . **إن الحراك الثقافي غالباً ما يكون أكثر طبيعية وأسهل تنظيماً من الحراك الوظيفي أو السياسي ، وذلك بفضل قدرة المهنيين المبدعين على تطوير أعمالهم على المستوى الدولي .** وكانت شبكات المدن نشطة بشكل خاص في توحيد القوى عبر الحدود وفي وضع التبادل الثقافي والتعاون في قلب الخطط التي تبتكرها .

وتنقسم التوصيات التي تختتم الدراسة بها إلى أربعة طلبات عامة - أن يعترف الاتحاد الأوروبي بالحقوق الثقافية كونها أساسية للتنمية البشرية ؛ ويعترف بالثقافة كونها ضرورة للتنمية المستدامة ؛ ويدعم التبادل بين الثقافات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ ويمكّن قرارات المدن بشأن الثقافة من تشكيل مستقبلنا . وضمن هذه التوصيات هناك دعوة إلى النظر إلى **الثقافة** ، ليس كونها نتاجاً للمنظمات الثقافية ولكن كونها أداة تمكين للمواطنين ، باستخدام المساحات المشتركة داخل المدن للحوار والتبادل . وهناك تحذير من أن الحقوق الثقافية يمكن أن تستخدم أحياناً كعائق أمام حقوق الإنسان الأوسع نطاقاً ، والدفاع عن ممارسات تتعلق في الواقع بالقيود الاجتماعية والسيطرة أكثر من حرية التعبير الثقافي . ومن المؤكد أن المدن بحاجة إلى استخدام السياسات الثقافية لإزالة مثل هذه العوائق .

إن الاستدامة أصبحت عنصراً حاسماً في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة ، ويجب أن يكون اعتبار الثقافة ركيزة قائمة بذاتها لهذه السياسة ممارسة طبيعية . وهناك اتصال طبيعي بين الثقافة وجميع المجالات الأخرى للاستدامة . وعلى نحو مماثل فإن السياسة القوية للثقافة سيكون لها تأثير إيجابي على المبادرات العامة والخاصة الأخرى . وينبغي أن ينعكس هذا في استراتيجيات التماسك والتدابير الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي . وتدعو التوصيات جميع مستويات الحكومة إلى وضع الحوار مع المجتمع المدني في قلب عملية صنع القرار . وسوف ينبع من هذا الحوار الحقيقي بين الثقافات . والمبادرات التي يتخذها الأفراد

والجماعات المجتمعية على مستوى القاعدة الشعبية ضرورية لهذه العملية ويجب دعمها بشكل مناسب . ويُنظر إلى تعزيز التبادل الثقافي لزيادة القدرة على الحركة على أنه أمر مهم لتعزيز الشعور بالهوية الأوروبية التي تتجاوز العلامات الوطنية . والمدن ، التي تفكر بالفعل في الشبكات وتبحث عن فرص لتوسيع التعاون ، في وضع مثالي لهذا الغرض . وهي في أفضل وضع أيضًا لمساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية على تطوير المشاريع عبر الحدود .

ينبغي تشجيع شبكات المدن على زيادة تعاونها على المستوى الدولي خارج الاتحاد الأوروبي وداخله . ولا ينبغي النظر إلى هذا كونه سياسة لدعم التنمية المستدامة فحسب ، بل وسياسة تنظر إلى الهجرة والتنقل كونها جزءًا من الحل للضغوط المعاصرة ، وليس كونها مشكلة. وتتمتع المنظمات الثقافية بمكانة جيدة تمكنها من تحويل هذا الطموح إلى واقع . وفي حين أن البنية الأساسية مهمة ، فإنها أقل قيمة من العمل الذي يتم داخل المباني .

وأخيرًا ، **ينبغي تمكين المدن من إعادة التفكير في سياساتها مع اعتبار الثقافة نقطة انطلاق لها.**

ويجب أن تهدف استراتيجيات التجديد إلى إعادة المجتمعات الطرفية إلى المركز من خلال إعادة تشكيل الجغرافيا الاجتماعية للمدن ، الذي من شأنه أن يعزز الأمن من خلال تشجيع الاستخدام الإبداعي للمساحات العامة للحوار . ويمكن للمباني الثقافية أن تلعب دوراً كبيراً في هذا إذا كانت أماكن مفتوحة ومرحبة وطبيعية للاجتماعات .